تحرك عاجل

تأييد الحكم الصادر بحق صينيين ناشطين في مجال الدفاع عن الحق في السكن

قامت إحدى محاكم بكين يوم 27 يوليو/ تموز الجاري بنقض الحكم الصادر بحق الناشطة في مجال حقوق السكن والمحامية السابقة، ني يولان، بتهمة الاحتيال. غير أن ذات المحكمة قد أيدت في الوقت نفسه الحكم الصادر بحقها وحق زوجها، دونغ جيكين بتهمة "افتعال الشجار واختلاق المشاكل"، وهو فعل يجرّمه قانون الجنايات الصيني بموجب أحكام المادة 293.

في 10 أبريل/ نيسان، حُكم على **ني يولان** بالسجن مدة عامين وثمانية أشهر بتهمتي "افتعال الشجار واختلاق المشاكل"، و"الاحتيال". وحُكم على زوجها، **دونغ جيكين**، بالسجن مدة عامين بتهمة "افتعال الشجار واختلاق المشاكل". ولقد احتُجز الزوجان منذ أبريل/ نيسان 2011، فيما جرت محاكمتهما في ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه.

ولقد تقدم الزوجان باستئناف ضد الحكم الصادر بحقهما، حيث عقدت محكمة الشعب المتوسطة الأولى في شي جينشان في بكين جلسة الاستماع للاستئناف بتاريخ 27 يوليو/ تموز. ولقد بدت ني يولان بصحة أفضل هذه المرة مما كانت عليه خلال محاكمتها الأولى في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2011، حيث قضت معظم أوقات جلسات محاكمتها تلك وهي مستلقية على ظهرها، وقد وُضع لها جهاز لمساعدتها على التنفس. وأما الآن فقد تمكنت من قضاء فترة المحاكمة وهي جالسة، ولكن ظهر أنها قد أُصيبت بورم أو انتفاخ في عنقها. وبحسب ما أورد محاموها، تعاني ني يولان من سوء التغذية في السجن. وهي تعاني أيضاً من مشاكل في الجهازين التنفسي والهضمي، والقلب، ولا تقدر على المشي جراء ما تعرضت له من تعذيب على أيدي رجال الشرطة.

ونظراً لنقض الحكم الصادر بحق ني يولان بتهمة "الاحتيال"، فلقد أصبحت مدة الحكم الصادر بحقها الآن قوامها الحبس مدة سنتين ونصف السنة. غير أن مدة الحكم الصادر بحق زوجها قد بقيت على حالها. وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن الزوجان قد جرى استهدافهما جراء الأنشطة الحقوقية السلمية والمساعدة القانونية التي تقوم بها وتقدمها ني يولان، وعليه فإن المنظمة تعتبرهما من سجناء الرأي.

ويُذكر بأن ابنتهما، والتي تمكنت من حضور جلسة الاستئناف، تخضع لرقابة الشرطة أيضاً.

يُرجى كتابة مناشداتكم بالإنكليزية، أو الصينية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى الإفراج فوراً ودون شروط عن ني يولان، ودونغ جيكين؛
- حث السلطات على ضمان عدم تعرض الزوجين للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء احتجازهما؛
- ومناشدة تلك السلطات ضمان السماح للزوجين بالاتصال بعائلتيهما، والحصول على تمثيل قانوني من خلال محامين من اختيارهما، وحصولهما على كميات كافية من الطعام، والرعاية الطبية التي قد يكونان بحاجة إليها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 7 سبتمبر/ أيلول 2012 إلى:

مدير مكتب الأمن العام في بكين
فو جينغ هوا جوجانغ
Beijingshi Gong'anju
9 Dongdajie, Qianmen
Dongchengqu, Beijingshi 100740
جمهورية الصين الشعبية
فاكس رقم: 2927 6524 10 86+
المخاطبة: عزيزي المدير العام

وزير العدل في جمهورية الصين الشعبية
وو آينغ بوجانغ
Sifabu
10 Chaoyangmen Nandajie
Chaoyangqu, Beijingshi 100020
جمهورية الصين الشعبية
فاكس: 2345 6529 10 86+
البريد الإلكتروني: pfmaster@legalinfo.gov.cn
المخاطبة: عزيزي الوزير

رئيس الوزراء:
وين جياو باو زونغ لي
مكتب مجلس الدولة العام
2 Fuyoujie, Xichengqu,
Beijingshi 100017
جمهورية الصين الشعبية
فاكس رقم: 1109 6596 10 86+ (عناية وزير الشؤون الخارجية)
المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الصينيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

AMNESTY INTERNATIONAL

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو ثالث تعديل يجرى إدخاله على التحرك العاجل رقم 11/117.

ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الروابط الإلكترونية التالية: http://www.amnesty.org/en/library/info/ASA17/020/2011/en ,
http://www.amnesty.org/en/library/info/ASA17/035/2011/en و http://www.amnesty.org/en/library/info/ASA17/011/2012/en

تحرك عاجل

تأييد الحكم الصادر بحق صينيين ناشطين في مجال الدفاع عن الحق في السكن

معلومات إضافية

يتصدر المحامون على نحو متزايد واجهة النشاط الحقوقي في الصين مع تعاظم أعداد الأشخاص الذين أضحوا يلجأون إلى القانون في سبيل الدفع باتجاه الديمقراطية والحقوق الأساسية. وكان رد الحكومة الصينية على ذلك رداً متعنتاً؛ وأصبح المحامون الذين يُوكلون في قضايا تمس حقوق الإنسان عُرضة لاستهدافهم بمزيد من الحركات والأساليب الرامية إلى إسكاتهم – بدءاً من تعليق العمل برخص مزاولة المهنة أو سحبها منهم، وصولاً إلى مضايقتهم، وجعلهم ضحايا لعمليات الاختفاء القسري، أو حتى التعذيب. ولقد أدى النهج الاضطهادي إلى تواضع أعداد المجامين المعنيين بالدفاع عن القضايا الحقوقية. فمن بين ما مجمله 204 آلاف محامي في عموم الصين، لم يتجرأ سوى بضع مئات من المحامين الشجعان على الترافع في قضايا تمس حقوق الإنسان.

ولقد عملت ني يولان كمحامية مدة 18 عاماً. وتولت الترافع في العديد من القضايا السياسية الحساسة لأصحاب الحقوق من مقدمي الالتماسات أو العرائض، وغيرهم من المحتجين على تدمير منازلهم.

ومن الجدير ذِكره هنا أن هذه هي ثالث مرة تقوم شرطة بكين فيها باحتجاز ني يولان لمدة طويلة. ففي عام 2002، وأثناء تصويرها لعملية هدم أحد المنازل في بكين، قامت السلطات باصطحاب ني يولان إلى إحدى أقسام الشرطة القريبة من المكان، وقاموا بتعذيبها هناك على مدار عدة أيام، مما أدى إلى كسر قدميها، وصابونتي ركبتيها. ولقد كانت إصاباتها بالغة بحيث لا تزال تُضطر لاستعمال مقعد متحرك حتى الساعة. وعندما حاولت ني يولان تقديم التماس إلى السلطات حول ما تعرضت إليه من ضرب مبرح، جرى اعتقالها، وإدانتها بتهمة "إعاقة الموظفين عن أداء عملهم"، وصدر حكم ضدها بالسجن سنة واحدة. ونتيجة لإدانتها بتلك التهمة، فلقد فقدت ني يولان رخصة مزاولة مهنة المحاماة، فيما مُنع زوجها، دونغ جيكين، من حضور جلسات محاكمتها.

وعندما جرى إطلاق سراح ني يولان في عام 2003، استمرت في نضالها في الدفاع عن حقوق الأشخاص الذين دُمرت منازلهم في إطار عملية الإعداد لانعقاد الألعاب الأوليمبية في بكين عام 2008. ففي ذلك العام وقبيل انطلاق الألعاب تحديداً، اعتُقلت ني يولان وسُجنت مدة عامين في أعقاب محاولتها الحيلولة دون هدم منزلها هي شخصياً. ولقد تعرضت أثناء تواجدها في السجن للتعذيب، ولاقت غير ذلك من ضروب الإساءة. كما أنها حُرمت الحصول على الرعاية الطبية الملائمة خلال تلك المدة.

وبعد الإفراج عنها من سجنها في أبريل/ نيسان 2010، ألفت ني يولان نفسها صحبة زوجها دونغ جيكين مشردَيْن دون مأوى. واضطُرا إلى العيش في أحد الفنادق إلى أن قامت الشرطة بطردهما، حيث انتهي المطاف بهما في الشارع، ومنعتهما الشرطة أيضاً من استئجار أية شقة، أو حتى الإقامة مع أصدقائهما. وفي يونيو/ حزيران 2010، وعقب قيام عشرات المناصرين بالتظاهر تضامناً مع ني يولان وزوجها دونغ جيكين، قامت الشرطة بنقل الزوجين إلى بيت يوشين غونغ للضيافة في العاصمة بكين. ومع ذلك، فلقد استمرت السلطات في وضع الزوجين تحت المراقبة، وتعريضهما لغير ذلك من أشكال المضايقة، وخصوصاً قطع الماء والكهرباء عنهما، وحرمانهما من الاتصال بشبكة الإنترنت.

وأثناء إقامتها في بيت الضيافة، فلقد استمرت ني يولان من البقاء على تواصل مع الناشطين والمحامين والصحفيين، وقامت بنشر الانتهاكات الحقوقية بحقها على مدونتها المصغرة. وفي فيلمه الوثائقي الذي حمل عنوان "مأوى الطواريء" في العام 2010، سلط المخرج هي يانغ الضوء على الاضطهاد الذي تلاقيه ني يولان، وجذب الكثير من الانتباه إلى قضيتها.

الاسم: ني يولان (انثى)، ودونغ جيكين (ذكر)

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 11/117، (رقم الوثيقة:: ASA 17/025/2012)، الصادر بتاريخ 27 يوليو، تموز 2012